فاعلية الرقابة الالكترونية في الحد من الفساد الاداري في العراق

أ.م.د سارة خلف جاسم
كلية الحقوق - جامعة النهرين
Sara.k@nahrainuniv.edu.iq

مستخلص البحث:
إنّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي من اكثر المشاكل التي تنخر بالمجتمع عمومًا وفي أجهزة الدولة خصوصًا ورغم كثرة التشريعات التي حاولت ان تحد من هذه الظاهرة ومع وجود الهيئات المستقلة التي تختص بالرقابة على الفساد الاداري والمالي إلّا أنّ هذا الأخير ياخذ بالاتجاه العكسي اي يزداد يوما بعد يوم مع زيادة مظاهره وتفنن القائمين عليه باساليب طرق ملتويه بالتالي اصبحت التشريعات التي تعالجه لايمكن لها ان تقضي عليهه وان كان دورها يكون بطيئا نسبيا للحد منه لذا لابد من وجود وسيلة فعالة وجادة وحقيقة يمكن من خلال تطبيقها الحد من هذه الظاهرة بصورة جديه وهو ما اتجه اليه دول العالم عموما والعراق وان كان بطيئا نوعا ما لكنه يمكن القول انه التحق بركب الاخذ بهذا النوع عبر توجه الحكومة الى الادارة الالكترونية والى الرقابة الالكترونية بصورة خاصة .

الكلمات المفتاحية: الادارة الالكترونية ، الرقابة الالكترونية ، الفساد الاداري.

المقدمة :

تعد ثورة التكلنوجيا من اكثر الاحداث التي عصفت بدول العالم واثرت على جميع مفاصل الدول عموما ولايكاد تخلو دولة من دول العالم حديثا من تأثير هذه التكلنوجيا عليها وان هذا التأثير داخل الدولة قد يكون سلبي او ايجابي ولكن قد يطغى الجانب الايجابي على الجانب السلبي لهذه الثورة العظيمة . ومن ضمن الامور التي تأثرت بصورة ايجابية هي اجهزة الدولة عموما واستخدامها لتكلنوجيا المعلومات ولثورة الانترنت فبادرت العديد بل اكثرية الدول الى استخدامها بما يسمح بتطورها وتطور أجهزتها بما يخدم مصالحها ومصالح الافراد المنتمين لها ومن ضمن هذه الامور هو اتجاه الدولة إلى الإدارة الالكترونية لتقديم خدماتها إلى الجمهور ولا يخفى على أحد أنّ استخدام الادارة الالكترونية يؤدي الكثير من الإيجابيات والتقليل من السلبيات التي تعاني منها الإدارة التقليدية ومن ضمن ايجابياتها التي من الممكن ان تحسب لها هو اعادة ثقة الجمهور باجهزة الدولة اضافة الى منافع عديدة سنقوم بذكرها في هذا البحث .

أولًا: اهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من كون أنّ الرقابة الالكترونية قد تقضي على ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي عصف بكل أجهزة الدول بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة والعراق من ضمن هذه الدول التي تعاني من ظاهرة تفشي الفساد الإداري والمالي بكل مفاصل الدولة واصبح ينخر باجهزتها وزاد الامر تعقيدًا بعد عام 2003؛ لذا اتجهت الدراسة لبيان أهمية وجود جهاز الكتروني فعال يعمل على الرقابة على أجهزة الدولة لما لهذا الأخير من مميزات من الممكن تحقيقها على أرض الواقع اذا ما استخدم هذا النوع بصورة صحيحة.

ثانيا : اشكالية البحث

تدور اشكالية البحث حول ضعف المنظومة التشريعية في العراق خصوصا لمعالجة موضوع الادارة الالكترونية عموما والرقابة الالكترونية خصوصًا، وذلك بعد اتجاه الحكومة العراقية على استخدام التكلنوجيا الحديثة والانترنت والابتعاد عن الادارة التقليدية

كما نلاحظ بطء التحول من قبل الحكومة العراقية لهذا النوع من التحول، ومن ثم يحتاج الأمر إلى كادر بشري وفني كبير وهو ماتفتقره الحكومة العراقية بهذا الخصوص .

ثالثًا : فرضية البحث

يفترض البحث وجود بيئة قانونية صحيحة وفعالة؛ لغرض التحول من الروتينية التي تطغي على الادارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، والرقابة الالكترونية بالخصوص؛ لكون هذه الأخيرة من الممكن ان تقضي على الفساد الاداري والمالي بنسبة كبيرة جدا .

رابعًا : منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي؛ وذلك لغرض تحليل النصوص القانونية التي من الممكن تطبيقها لغرض الاخذ بالرقابة الالكترونية .

خامسًا : هيكلية البحث

اعتمدت الدراسة بتقسيم البحث إلى مبحثين الأول لبيان مفهوم الرقابة الالكترونية، وذلك في مطلبين الأول نخصصه لبيان التعريف بالرقابة الالكترونية والثاني لذاتية الرقابة الالكترونية أما المبحث الثاني فسنخصصه لدراسة أثر الرقابة الالكترونية في القضاء على الفساد، وتحقيق الشفافية وذلك بمطلبين الأول تناولنا فيه دور الرقابة الالكترونية في تحقيق الشفافية والارتقاء بكفاء اداء الموظفين والثاني سنتناول به دور الرقابة الالكترونية في القضاء على الفساد الاداري والثاني لدور الرقابة الالكترونية لتحديد الانحرافات الادارية .

المبحث الأول : التعريف بالرقابة الالكترونية:

تسعى أجهزة الدولة على اختلاف أنشطتها إلى ضبط ورقابة عملياتها، وأنشطتها وتوجيهها نحو الأهداف المرسومة، وتتنوع الأساليب الرقابية التي تستخدمها الدول لغرض تحقيق هذه الاهداف وبالرغم من اختلاف الاساليب الرقابية إلّا إنّها جميعها تشترك في تحقيق ذات الأهداف والمتمثلة بالكشف عن الأخطاء والانحرافات في أداء الموظفين عمومًا إذ يعدّ نظام الرقابة من أحد الإجراءات المهمة التي تقوم بها المؤسسات، وتختلف هذه الوسائل فبعضها لغرض تقييم أداء الموظفين، والغرض الآخر للقضاء على الفساد بكل أنواعه، وهناك عدّة وسائل اخرى سنتطرق لها في هذا المبحث وذلك بعد ان نتعرف على ماهية الرقابة الالكترونية وذاتيتها وذلك بتقسيم المبحث الى مطلبين الاول لمفهوم الرقابة الالكترونية والمطلب الثاني سنخصصه لذاتية الرقابة الالكترونية وعلى النحو الآتي :

المطلب الأول : تعريف الرقابة الالكترونية

إنّ الرقابة الالكترونية هي عملية للتأكد وبشكل مستمر من تحقيق الإدارة لاهدافها المحددة مسبقا وتقوم هذه الرقابة بالاعتماد على شبكة الانترنت وذلك لتوفير حماية للبيانات وشبكة الاتصال من خطر استخدامها غير المشروع كون شبكة الانترنت تصل الى جميع دول العالم وسنحاول في هذا المطلب تناول مفهوم الرقابة الالكترونية وذلك في فرعين الاول لبيان مفهوم الرقابة الالكترونية والفرع الثاني أسباب التحول إلى الرقابة الالكترونية.

الفرع الاول : مفهوم الرقابة الالكترونية

يقصد بالرقابة الالكترونية اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الاجتهاد والوقت والتكلفة في الوصول الى النتائج المطلوبة باقل مايمكن من المخاطر

وبدقة عالية [1] ، هذا وان الاعتماد على النظام الالكتروني للرقابة التي تمارسها الادارة له الكثير من الميزات التي من الممكن الانتفاع منها تطوير اداء الحكومة والارتقاء بمستوى العمل اذ يمكن ان تكون الرقابة الالكترونية قاعدة معلومات عن اداء وانشطة التشكيلات التنفيذية لتكون جاهزة عند حاجة الادارة العليا لاتخاذ قرار معين في مجال معين اضافة الى المرونة الكافية والقدرة على التغطية للمدى القريب والبعيد من خلال تقييم الوضع الحالي وايضا ان الاعتماد على الرقابة الالكترونية يمكن تحديد الانحرافات واعطاء التنبيه بشكل الكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة الى تدخل المفتش في عمليات البحث والتحري وقد تكون الرقابة الالكترونية على الموارد المادية من حيث متابعة ذلك لضمان جودة الخدمات المنتجة وغيرها وأيضًا الرقابة الفنية على المعدات المناسبة ما يتفق مع نوع وحجم العمل المطلوب وقد تكون الرقابة بشرية ترتبط بانشطة اختيار الموظفين لوضعهم في الاعمال المناسبة والقيام بتدريبهم ووضع معايير تتعلق بتقييم الاداء لهم وقد تكون الرقابة على الموارد المالية وتركز على التدبير المالي اللازم لعملية الانفاق على الانشطة المنظمة والموارد الاخرى المتعلقة بالامكانات المادية والقوى البشرية والاعلامية. وإنّ مصطلح الرقابة الالكترونية يعتبر من جزء من نظام الادارة الالكترونية والتي عرفت بانها مزج القوانين واللوائح والعلاقات التي تسمح بتحقيق وتنفيذ السياسة العامة، وينحصر عمل الإدارة في التوجيه والتنسيق والرقابة على مجموعة من الأفراد بقصد تحقيق أهداف محددة [2]، وايضا يمكن ان تعرف بانها تعاون جهود جميع في المحيط العام بحيث تنتظم علاقات السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في تعاملها البشري والمادي من اجل تحقيق الاهداف العامة [3] اما الادارة الالكترونية عرفت بانها تطبيق تكلنوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت بهدف ايصال الخدمات للمواطن او العميل وزيادة التاثير الايجابي على مجتمع الاعمال وجعل الحكومة تعمل بكفائة وفعالية عاليين [4] ‘ وعرفت ايضا من قبل البنك الدولي عام 2005 بانها عملية استخدام المؤسسات لتكلنوجيا المعلومات مثل شبكات الانترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ومختلف المؤسسات الحكومية وهذه التكلنوجيا تقدم افضل الخدمات للمواطنين وتمكين المواطن من الوصوا للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وادارة اكثر للمؤسسات [5]

الفرع الثاني :أسباب التحول إلى الرقابة الالكترونية:

قد يكون الدافع الرئيس وراء تحول الإدارات إلى هذا النوع من الأسلوب إلى تطلعاتها إلى تجربة التقنية الحديثة، وسعيها للوصول إلى أفضل الخدمات الإدارية فضلًا عن احتياج الادارة لهذا النوع من الادارات وذلك بعد التذمر في اوساط الفئات المتعاملة مع الاساليب القديمة في ظل عجزها عن ارضاء جميع المواطنين وبالتالي فان الادارة الالكترونية بمقدورها تبديل الصورة السلبية للحكومات واشعار المواطن بالثقة من

[1] محمد سعيد عبد الفتاح ،الادارة العامة ، المكتب العربي الحيث للطباعة والنشر ،الاسكندرية ط5,1986 ص20

[2] محمد سعيد عبد الفتاح ،المصدر السابق ، ص 18.

[3] امين الساعاتي ،الادارة العامة في المملكة العربية السعودية ،دار الشروق جدة ط2 1405ه 1985م ص21

[4] السعيد عاشور ثورة الادارة العلمية والمعلوماتية اللجنة القومية لتجهيز المعلومات الجمعية المصرية للحاسب الالي سلسلة الكتب العلمية المبسطة في المعلومات ،القاهرة 2000 ص20

[5] العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات (457) مصر 2009 ص 19

الحكومة ومن ثم يصبح اداء الاخيره اكثر فعالية وكفائة عالية ويعمل على بناء الثقة فيها مع المواطن ،ومن هنا بدت الحاجة الملحة لاسنخدام هذا النوع من اجل الارتقاء بالاداء وتقديم الخدمات الى المواطنين واضافة الى ذلك فان تطور الاتصالات الالكترونية جعلت كل ماتحتاج اليه الادارة سواء الحكومية منها ام الخاصة في متناول اليد بازهد التكلفة واقل الجهد عبر دول العالم الامر الذي كان يحتاج في وقت سابق الى انفاق تكاليف باهضه فضلا عن الوقت الذي كان يستغرقه انتقال تلك المعلومات مما يجعل بعضها عديم الفائدة في حال تجاوز وقت انتقاله سقفا معينا ويمكن ابراز دافع اخر وراء هذا التحول هو ان اجتهاد القطاع الخاص في الاعتماد على اساليب الادارة الحديثة قد جعل الهوة كبيرة والفارق شاسع في الاداء بينه وبين القطاع العام ولم يعد امام الادارات الحكومية يد من خوض تجربة التقنية وتعميم تطبيقاتها على دوائر الدولة الادارية لترشيد جهودها ونفقاتها ولسد الثغرات امام اهدار الموارد وبخاصة امام شح الموارد الحكومية وازدياد الطلب على الخدمات في ظل النمو السكاني المتزايد مما يضاعف اعباء الحكومة ويضعها امام ضغوطات مالية بمتزايدة تحتاج الى صرامة في تقنين مواردها الامر الذي يستدعي دائما ان يبقى العمل تحت سيطرة الادارة الدائمة مما لايمكن تنفيذه على النحو المرجو الا في ظل ادارات الكترونية تتكامل فيما بينها لتشكل حكومة الكترونية تساعدها على تحديد مواضع الخلل وتضع ايديها على الاحتياجات وايضا فرص العمل التي يمكن اتاحتها وما يمكن خصخصته من مشروعات الدولة لزيادة مواردها واستغلالها في الجانب الخدمي ولاتاحة مزيد من العمل للعمالة الفائضة [1] وبما ان الرقابة الالكترونية هي جزء من الادارة الالكترونية بل هي عنصر فعال في اداء الالادارة الالكترونية، فإنّه وبالطبع ان هذا التحول يستتبع التحول نحو نظام الرقابة الالكترونية لما لهذه الاخيرة من مميزات وخصائص تجعلها اكثر فاعلية من الرقابة التقليدية إذ أنّه من شأن الاخذ بها ان تتحول كل دوائر الدولة تحت منظومة رقابية الكترونية متطورة ترصد كل الانحرافات في العملية الادارية وكل سرقة للاموال العامة، وكل خطا قد يحصل داخلها ومن ثم لاحاجة كما سنذكر لاحقا الى الروتين والوقت الذي تحتاجه الرقابة التقليدية لتحقيق ذات الهدف ومن ثم يقتضي بطبيعة الحال تحول الدولة الى الادارة الالكترونية والرقابة الالكترونية على وجه الخصوص يقتضي منها ان تطور منظومتها التشريعية لغرض مواكبة التطور الذي حصل بهذا المضمار في جميع دول العالم والدول العربية على حد سواء.

المطلب الثاني : ذاتية الرقابة الالكترونية:

إنّ للرقابة الالكترونية العديد من الخصائص التي تميزها والتي يجعل من الضرورة بل من الواجب الاخذ بها لغرض القضاء على الفساد الاداري فضلًا عن أنّها تتميز بالكثير من المميزات التي تجعلها تختلف تمامًا وجذريًا عن الرقابة التقليدية، وإنّ وجه الشبه الوحيد بينهما هو الهدف الذي يسعى لتحقيقه وهو القضاء على الفساد الاداري داخل الدولة وان كنا نتجه الى القول بان الهدف من الممكن تحقيقه بصورة صحيحة وسريعة في نفس الوقت فيما لو قمنا باتباع السلوب الرقابة الالكترونية وسنقوم بدراسة اعلاه في فرعين الاول لتمييز الرقابة الالكترونية عن الرقابة التقليدية والثاني لخصائص الرقابة الالكترونية.

[1] داود عبد الرزاق البار ،الحكومة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه منشاة المعارف بالاسكندرية 2007 ص 34

الفرع الاول : معوقات تطبيق الرقابة الالكترونية

إنّ تطبيق الرقابة الالكترونية قد يواجه بعدة معوقات او صعوبات من الممكن ان تعرقل من تطبيقها بالوجه الامثل ومنها ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتاخر في استكمالها فضلًا عن ضعف البيئة التشريعية التي من الممكن ان تسهل من تطبيق الرقابة الالكترونية اضافة الى صعوبة تطبيقها على المؤسسات كافة وذلك بسبب ان نسبة مستخدمي تقنية المعلومات لايزال ضعيفًا لأنّها تحتاج إلى كوادر فنية متمرسة ومتدربة للعمل بهذا المضمار اضافة الى التخصيصات المالية ومن ثم ضرورة الانتباه الى هذه الحالات معالجتها باسرع وقت ممكن لغرض التهيئة لتطبيقها على ارض الواقع اذ ان التكلفة المادي الباهضة لانشاء شبكة معلومات قوية ومتينة وذات فعالية قوية اضافة الى تخصيص اجهزة حواسيب حديثة كل هذا يحتاج الى مردود مادي كبير نسبيا فالتطور الاداري المنشود يحتاج الى مثل هكذا امور لكي يقوم على عمله على احسن وجه [1]

اضافة الى ما سبق يمكن القول ان التحول المنشود قد لايعجب البعض ومن ثم يواجه او يحارب من قبل بعض المدراء والموظفين لاستخدام التقنيات الحديثة وقد يرجع السبب الى البيئة التي تساعد على وجود الفساد الاداري ومثل هكذا نوع من الرقابة قد لايعجب البعض بالتالي يواجه بالمحاربة والعرقلة لغرض عدم الاخذ بها اضافة الى خوف العاملين من التغيير والخوف من فقدان وظائفهم اذ ان الطابع التقليدي والمحافظة على القديم والروتينية تطغي في دوائر الدولة ويحتاج الامر بعض الوقت لكي يتم القضاء على الروتينية وايضا من الممكن اعتبار ضعف الوعي الثقافي بتكلنوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والنظيمي من ضمن معوقات تطبيق الرقابة الالكترونية وايضا قلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة[2] ، وبما ان الرقابة هي ظاهرة صحية لدى مؤسسات الدولة كافة ومن شانها ان تقلل من حالات الفساد الاداري وتحسين اداء الموظفين فوجود مثل هكذا نوع متطور من شانه ان ياخذ بالطريق الصحيح [3] .

الفرع الثاني : خصائص الرقابة الالكترونية

إنّ الرقابة الالكترونية عادة ما تهدف الى الانتقال من من العمل الرقابي التقليدي الى استخدام تقنيات المعلومات باشكالها المختلفة في عمليات الاطلاع على الوثائق اللازمة لممارسة النشاط الرقابي ومن ثم القضاء ولو بشكل تدريجي على الفساد الاداري والمالي تتميز الرقابة الالكترونية بعدة مميزات ومن الممكن ان تحقق دورا فعالا ومميزا للقضاء على الفساد الاداري ذلك لكونها تحد من المفاجات وقدرتها على الحد من الانحرافات وذلك يحدث عندما تستخدم الادارة البرامج الرقابية باعطاء تنبيه الكتروني ودون حاجة الى وجود الدخل البشري في هذا الخصوص وعند استخدام هذا النوع من الرقابة فانه يؤدي الى الاستخدام الامثل والفعال للانظمة المعلوماتية وتوفر انظمة عمل تصب في جوانب اداء الجهات التنفيذية وانشطتها [4] ، ومن ضمن خصائصها انه يمكن العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة المكان والزمان لانجاز العمل اي ان العمل ينجز دون الاحتكاك مع

---

[1] عبود نجم ، الادارة الالكترونية ،الاستراتيجية والوظائف والمشكلات ،الرياض ،دار المريخ للنشر والتوزيع 2004 ص36

2 -محمد الصيرفي الادارة الالكترونية الاسكندرية دار الفكر الجامعي 2006 ط1 ، ص93

3 -احمد محمد غنيم ، الادارة الالكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل المنصورة 2004 المكتبة المصرية ، ص 25.

4- عماد عبد ال سول الصاحب ، توفير حماية رصينة لخصوصية وامنية بيانات قواعد المعلومات . المجلد (55) العدد (4) كانون الاول 2012 ،الجامعة التكلنوجيا ،لعراق ،بغداد ص 75 .

موظفي الاجهزة التنفيذية [1] ، ويؤدي الاخذ بنظام الرقابة الالكترونية علبى تحقيق وفره في الوقت والجهد مع تحقيق قاعدة بيانات تحتوي على معلومات عن اداء وانشطة التشكيلات التنفيذية للتكون جاهزة عند حاجة الادارة العليا لاتخاذ قرار في مجال معين [2] ، وتحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة لاجرائها في اوقات متباعدة وبشكل دوري اضافة الى تحفيز العلاقات القائمة على الثقة وهذا ما يقلل الجهد الاداري المطلوب وتساعد ايضا على الانخراط في معرفة ماذا يوجد في المؤسسة الى حد كبير من اجل تحقيق مستلزمات الرقابة والحد من المفاجات والازمات في اعمال المؤسسة [3] .

المبحث الثاني :اثر الدور الرقابي الالكتروني في تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد الاداري:

ان التحول الرقمي اثر على كل البلدان لسعي هذه الاخيرة للتحول الى الادارة الالكترونية ومن ثم تحقيق جمع مزاياها واستخدام كل ما يستتبع استخدام الادارة الالكترونية من ادوات ومنها الرقابة الالكترونية وبما لهذه الاخيرة من دور فعال ومتميز في القضاء على الفساد الاداري الذي يستشري في كل انحاء العالم ومنها العراق فان التطبيق السليم لها يحد من حالات الفساد الاداري وسنحاول في هذا المطلب بيان هذه الامور بتقسيمه الى مبحثين الاول نخصصه لدراسة دور الرقابة الالكترونية في تعزيز الشفافية والارتقاء بكفاءه الادارة والثاني نخصصة للدور الرقابي الالكتروني في القضاء على الفساد وعلى النحو الاتي :

المطلب الاول : دور الرقابة الالكترونية في تعزيز الشفافية والارتقاء بكفائة اداء الموظفين

ان مبدا الشفافية من اهم المبادئ التي من الممكن ان تحد من ظاهرة الفساد الاداري وكذا الحال بالنسبة لاداء الموظف العمومي كونه احد ادوات التي من خلالها يتم تقديم الخدمة للموطنين فكل ما تحسن اداءه كل ما قل الفساد الاداي داخل مؤسسات الدولة وسنحاول في هذا المطلب تناول هذين المبدأين في فرعين وعلى النحو الاتي:

الفرع الاول :دور الرقابة الالكترونية في تعزيز الشفافية:

عادة وعندما يتم التعامل بطريقة الكترونية دون اتصال مباشر بين صاحب الشان والموظف المختص فلا يكون هناك مجال للرشوة او تلاعب الموظفين وسوء معاملتهم للمراجعين ومن ذلك يتحقق مكافحة الفساد الاداري والمالي ان من ضمن متطلبات تحقيق الحكم الرشيد والابتعاد عن المحسوبية وتحقيق القضاء على الفساد الاداري هو وجود الشفافية في العمل الاداري وتتحقق الشفافية من خلال الاتاحة الكاملة والمساواه بكل المعلومات والقرارات الخاصة بالخدمات المقدمة للجمهور سواء تعلق الامر بالافراد او المؤسسات العمومية او الخاصة وفي نفس الوقت وجود فرص متساوية في التعاملات الادارية [4] . ومن خلال تطبيق نظام الرقابة الالكترونية من الممكن ان تعزز من الشفافية في العمل الاداري من خلال مراقبة سير المعاملات الادارية المطلوبة سواء اكانت هذه الرقابة داخلية من نفس اجهزة الادارة او خارجية او من قبل متلقي الخدمة مباشرة او

4- طارق عبد الرؤوف عامر ،الادارة الالكترونية ، نماذج معاصرة ، مصدر سابق ص130
5- المصدر اعلاه. ص 232
3- بدر محمد السيد القزاز ، الادارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري ، مصدر سابق ص 360/395
[4] رانية هدار ، دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري المجلة الجزائرية للامن والتنمية العدد التاسع 2016 ص 23.

طالب المعلومة [1]اذ انه وعن طريق الاطلاع على البيانات والوثائق لممارسة النشاط الرقابي على الانترنت تسمح بتحقيق الشفافية الخاصة بالاجهزة التنفيذية وتفعل عملها وتحديد حالات الانحراف والفساد الاداري وما تمكنه الاخيرة ايضا من ازالة الغموض عن الكثير من القضايا ومن مراجعة حالات الانحراف عند وقوعها واتخاذ مايلزم تجاه ذلك ومما لاشك فيه ان الاتصالات الحديثة وسرعة تطورها اثرت تاثيرا بالغا على الخدمة المقدمة للافراد ومن ثم انتقل تاثيرها على الادارات العامة في الدولة وهي بصدد تقديم خدماتها الى المواطنين وهو الغاية المبتغاه من ذلك وهو تحقيق اكبر قدر من الفائدة الى لواطنين والاستفادة من هذه الخدمة في تيسير معاملاتهم بماتملكه السلطات العامة من امتيازات وسلطلتا وتخولها اصدار اوامر لتحقيق الفائدة للشعب ودفع الضرر عنه وهذا لاريب يجب ان يكون باستشعار الموظف عموما بمسؤليته بواجبه فيؤديه في حينه ويبذل الجهد ما استطاع في حسن اداءه [2] ، وايضا تستطيع الادارة الالكترونية تحقيق الشفافية الادارية اذ تسهل الادارة الالكترونية ارساء قواعد الشفافية وتوفير المعلومات بسهولة وتقاسمها والتصرف بالطريق المكشوف والابتعاد عن السرية في الاجراءات والخدمات الحكومية ويمكن من خلال ذلك التخفيف من الفساد وان كانت الادارة الالكترونية ليست الضمانة الكاملة لمحاربة الفساد الاداري ولكنها يزيد من مقدار الشفافية في الاداء الحكومي ويقلل من فرص الفساد الاداري وبالنسبة للادارة الالكترونية ومدى فاعليتها في التخفيف من البيرقراطية التي تجتاح كل مفاصل الدولة فأنه وكما معلوم ، فان الروتينيه والشكليات المعقدة التي تجتاح اغلبية دوائر الدولة والتي يعاني منها كل المواطنين قد تختفي او تقل في حالة استخدام الادارة الاسلوب الالكتروني في التعامل مع مراجعيها مما يقل السخط الذي يتوجه دوما الى دوائر الدولة من عرقلة المعاملات وزخم مراجعيها والشكليات المفرطة بتقديم الخدمة او تمشية معاملة معينة اذ تعتبر البيروقراطيه من اهم اسباب الفساد وتخلف الادارة نظرا لتمسك الاجهزة الادارية بقواعد واجراءات جامدة متحجرة تجعل من المواطنين الات تسير على غير هدى [3].

الفرع الثاني : اثر الرقابة الالكتروني في تحسين اداء الموظفين

ان الارتقاء الذي تسعى اليه الادارة عامة يتحقق بعدة محاور وامور من خلال التكامل فيما بينها يتحقق عندئذ كفاءة الادارة ومن هذه المحاور او الامور نذكر مثلا سرعة تقديم الخدمة والترابط بين اجهزة الدولة المختلفة في تقديم الخدمة الالكترونية بحيث يمكن للمراجع او المتعامل مع الادار تتبع خدمته بكل سهولة ويسر ومن ثم فان الادارة الالكترونية تعد فرصة للارتقاء باداء الخدمات الحكومية وتحسين مستواها بتقليل نسبة الاخطاء والاهمال الناشئ عن الكم الهائل من الوثائث والملفات وكسب ثقة الجمهور من خلال منهج علمي متطور وهذا ماحصل في مصر اذ قامت الحكومة المصرية بتوحيد الرسوم على مستوى الدولة لكل خدمة وتوحيد المستندات المطلوبة من المواطنين والتوقيتات الزمنية المطلوبة لها مع ادخال هه الخدمات على الخدمة الصوتية والفاكسية

[1] الهاشمي مزهر ، مصطفى رباحي دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الادارية ومحاربة الفساد الاداري والمالي مجلة العلوم الانسانية جامعة الاخوة منتوري قسطنطينية المجلد 31 العدد4 ديسمبر 2020 ص 189

[2] داود الباز ،الحكومة الالكترونية واثرها على النظلم القانوي للمرفق العام واعمال موظفيه ، مصدر سابق ص 192

[3] تعني البيروقراطية تعبير اوربي مكون من مقطعين وهما بيرو وهي كلمة فرنسية مكتب والاخر قراطية وهي كلمة يونانية بمعنى حكم او سلطة ويدمع المقطعين معا فانها تعني الحكم او الادارة من خلال المكتب ،ابراهيم عبد العزيز شيحا ،اصول الادارة العامة ، منشأة المعارف الاسكندرية 2001 ص13

والانترنت ليصل الى اجمالي ماتم تبسيطه من خدمات550 خدمة من 728 خدمة جماهيرية [1]، وعادة ما تستخدام مؤسسات الدولة كافة الوسائل التقنية في اداء مهامها وانشطتها مثل استخدام البصمة لدخول وانصراف الموظفين ووجود كاميرات المراقبة داخل المؤسسات الحكومية ومراقبة العمليات التي ينجزها الموظفين عن طريق الحاسب الالي بواسطة انظمة معدة لذلك للتاكد من قيام الموظفين لعملهم باحسن حال وعدم قيامهم بعمليات واجراءات خاطئة اضافة الى ذلك توفر المؤسسات الحكومية البريد الالكتروني خاص باستقبال الشكاوى والاقتراحات والاستفسارات ومن الممكن باستخدام هذه الوسائل التقنية وغيرها ان يجعل من الموظفين يدركون ويعون تماما من ضرورة قيامهم باعمالهم بطريقة قانونية سليمة باعتبار ان اعمالهم تحت ماذكر في اعلاه تبعدهم عن التنصل من مسؤليتهم وبهذه الطريقة من الرقابة الالكترونية من الممكن ان تحد من الفساد الاداري داخل مؤسسات الدولة.

المطلب الثاني: دور الرقابة الاكترونية في الحد من ظاهرة الفساد

تعتبر الرقابة الالكترونية ضرورة حتمية اذ انها تعتبر وسيلة فعالة من حيث التكلفة بالاضافة الى كونها سهلة لتحقيق الانفتاح والشفافية وللحد من الفساد وقد بدات المنظمات الدولية في التحقيق في تاثير الحكومة الالكترونية في القضاء على الفساد وعلى عكس المكاتب الروتينية او الرقابة الروتينية التقليدية فان الرقابة الالكترونية مفتوحة للجمهور علاوة على ذلك تعمل اتمتة الخدمات العامة على تعزيز الانتاجية بشكل كبير وتقليل الاعمال المتراكمة وتسريع الانتاجية ومن ثم يمكن القول ان من ضمن الاهداف الاساسية للادارة الالكترونية هي ان تضع مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمحاسبة والمرونة والدقة في العمل ضمن اولويات العمل الاداري بالشكل الذي تؤدي الى تحسين الاداء وانجاز الوظائف بكفائة وفعالية عبر ايصال المعلومات وتقديم الخدمات وبشكل سريع وعادل وشفاف الى كافة المواطنين افراد ومؤسسات بالاضافة الى ضمان صرامة تطبيق القوانين واخيرا بناء قدرات والمهارات الوظيفية لدى الاداريين وبالتالي الربط بين الادارة الالكترونية واهداف ومكافحة الفساد الاداري وتحقيق الشفافية والمحاسبة والسرعة والمرونة والتي تعد في حد ذاتها مدخلا مهما لتعزيز الحكم الراشد وكل هذه الايجابيات تعمل على تمهيد الطريق لمستويات اعلى من الرضا الوظيفي الامر الذي يساعد على رفع الكفاءه ومما لاشك فيه فان الحديث عن منظومة لمكافحة الفساد في ظل الادارة الالكترونية يعد امرا جيدا ويجب ان يستبقه وجود بيئة قانونية واجراءات مطلوبة لوجود هذا النوع من الرقابة اذا من الممكن ان يقلل هذا النوع من الرقابة من شبهات الفساد التي تحدث ومن ثم يؤدي الحد من الفساد في المؤسسات العامة الى رضا الجمهور وزيادة ثقة الجمهور بالحكومة ومن ثم يؤدي الى تراجع الفساد كنتيجة مباشرة لاستخدام الرقابة الالكترونية حيث يؤدي توثيق الاجراءات ونشرها عبر شبكة الانترنت الى جانب زيادة الكفاءة الى الشفافية ومما نلاحظه ان التحول الرقمي في العراق يسير ببطء لافتقار البنية التحتية القانونية التي تسمح بوجود ثغرات يمكن استغلالها لغرض الفساد وان ندرة الخبرات والموارد تحتم على الدولة الاخذ بها بعين الحذر .

[1] بدر محمد السيد القزاز الادارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري ،دراسة مقارنه بالفقه الاسلامي ،دار الفكر الجامعي 2015 ط1 ص353

الفرع الاول : دور الرقابة الالكترونية في الوقاية من الفساد الاداري

ان هدف الرقابة عموما هو تنظيم العمل وتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤليات وحماية الاموال العامة من عمليات السرقة والاختلاس والتلاعب [1] ، وباستخدام برمجة حقيقية للرقابة الالكترونية كان يتم وضع برامج تنبيهية للمشرف في حال حصول اختراق او ولوج احد الموظفين الى بيانات حساسة من الممكن ان تحقق الرقابة الالكترونية الهدف المنشود لها كان تخضع الاعمال الادارية لهيئة رقابية الكترونية قبل ان تصبح نافذه فمثلا عندما يطلب من الموظف ادخال بيانات الشخص الكترونية فانه بالمقابل يسنح للادارة من اتخاذ القرارات الادارية المناسبة دون وجود للمحسوبية او المحاباه كون ان نظام الادخال يخضع لمراقبة الكترونية فعالة وبمان ان العراق يحتل مراكز متقدمة نسب الفساد الاداري خصوصا بعد عام 2003 وبوجود قوانين عدة لمحاربة الفساد الاداري اضافة الى وجود هيئات مستقلة عديدة انشات لذات الغرض فانه من الممكن تفعيل الرقابة الالكترونية في اجهزتها لغرض الوقاية من الفساد خصوصا لدى هيئة النزاهة المنشاة اصلا لهذا الغرض وان كان استخدامها للرقابة الالكترونية حاليا في عملها الا انها كانت متاخرة وتحتاج الى مزيد من التطور لكي تستطيع من خلالها ان تؤدي عملها بكل شفافية ونزاهة اضافة الى تعديل النصوص القانونية الحالية او اقتراح مشروعات قوانين تؤكد على الاخذ بتفاصيل الرقابة الالكترونية داخل الهيئات المستقلة المختصة بالرقابة على الفساد الاداري والمالي في العراق هذا وان الدور المنوط للادارة الالكترونية هو تقديم خدمات ذات نوعية وجودة تختلف عن الخدمات المقدمة عن طريق الادارة التقليدية ومن ضمن هذه الخدمات هو قيامها عن طريق المرفق العام الذي هو احد اساليب تنفيذ الخدمات الالكترونية وتقديمها حسب طلبات الجمهور وفي حدود وامكانية المتوفرة كما تسهر الادارة الالكترونية على دوام سير المرفق العام وتطويره للافضل اذا انه بالامكان الاستفادة من الادارة الالكترونية بهذا الخصوص اذ يمكن ان يكن المرفق العام مفتوحا ولا يحدد بوقت وزمان معين لفتح مكاتب الموظفين ويحد ايضا من تعسف الموظفين وعدم احترمهم للوقت العمل وايضا يقلل من التسيب الوظيفي وان نظام تقديم الخدمات الكترونيا يئدي الى ضمان سير المرفق العام في كل وقت ويقضي على الغيابات المتكررة من طرف الموظفين وعدم احترام الوقت والخروج عن العمل ومن شان كل هذا ان يقضي على الفساد داخل الادارة واضعاف ثقة المواطن للادارة العامة.

الفرع الثاني : دور الرقابة الالكترونية في تحديد الانحرافات الادارية:

عادة وكما ذكرنا سابقا فان العمل الاداي عادة ما يتنطلب الكثير من الروتينة والتعقيدت خصوصا في جال الرقابة من مقابلة وتحديد مواعيد وطلب وثاق ومعلومات القيام باعمال التحري والمقابلات مع مختلف الموظفين اضافة الى الوقت والجهد واستخدام الكثير من الموارد البشرية والمادية وكل هذا دون التاكد من نتائج مؤكدة على العكس الحال فيما لو كانت هنالك رقابة الكترونية باستخدام تقنيات المعلومات باشكالها المختلفة من خلال عمليات الاطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي من اهمها شبكات الحاسب الالي لربط الوحدات التنظيمية مع الاجهزة الرقابية بلتسهيل الحصول على المعلومات بجودة عالية وباسرع وقت ممكن بما يخدم الاجهزة الرقابية

[1] اسراء عدنان العاور اثر تطبيق الرقابة الالكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في محافظات الجنوب في الاردن من وجهة نظر العاملين فيها مذكرة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة مؤته ص 10.

والمستفيدين من المخرجات النظام الرقابي الامر الذي من الممكن من خلاله ان يساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة ومدى انحراف الذي يحصل في انجاز المهام المطلوبة بالاجهزة التنفيذية وفي العراق فانه من الممكن الاخذ بهذا النوع الا انه وكما ذكرنا يفتقر الى وجود منظومة تشريعية اضافة الى ضعف العمل وضعف اهتمام الادارة العليا بمتابعة تطبيق الرقابة الالكترونية وتعقد الاجراءات الادارية وانعدام التخطيط والتنسيق لبرامج الادارة الالكترونية ، وقد اعتمدت الحكومة العراقية برنامجا للحوكمة الإلكترونية؛ للتنمية في العراق على المستويين الوطني والمحلي اذ عقد المؤتمر الثاني للحوكمة الإلكترونية في بغداد للمدة 1 -3 من كانون الأول 2012 ، والذي عقد تحت شعار(معاً نحو الاندماج الرقمي)بتنظيم من قبل اللجنة الوطنية العراقية للحوكمة الإلكترونية، وبالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) UNDP (، وهدف المؤتمر الدولي الثاني للحوكمة الإلكترونية هو استعراض الإنجازات المتحققة كأداة لتحقيق إصلاح القطاع العام والاندماج الرقمي، وبما يتماشى مع إستراتيجية التنمية الوطنية لبرنامج الحوكمة الإلكترونية في العراق، ومناقشة تحديات تطبيق الحوكمة الإلكتروني العراقية والأهداف الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، ونتيجة للجهد المستمر والتنسيق المتبادل على المستوى الوطني، والذي تقوم به اللجنة الوطنية العراقية الحوكمة الإلكترونية في إعداد الإستراتيجيات والسياسات والبيئة المناسبة المشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول الحوكمة الإلكترونية في شهر كانون أول عام 2009 في بغداد، ومنها مبادرات عديدة لبرنامج الحوكمة الإلكترونية في العراق، من أهمها صياغة الإستراتيجية العراقية للحوكمة الإلكترونية وإطلاقها، وخطط العمل لها للأعوام – 2012 2015، كما عُقِدَ- في بغداد في 27 كانون ثاني 2014 المؤتمر الثاني للعلوم والتكنولوجيا تحت شعار(التكنولوجيا والإبداع لبناء محافظات العراق بهدف تفعيل الحكومة الالكترونية).

الخاتمة:

بعد انتهينا من دراسة اثر الرقابة الالكترونية ومدى فاعليتها لانجاع العملية الادارية والقضاء على الفساد الاداري والمالي الذي يعتبر من اهم معوقات انجاع العمل الاداري عموما وتطور المجتمع من جهة اخرى تلخصت لنا مجموعة من النتائج والتوصيات ندرجها على النحو الاتي:

اولا: الاستنتاجات

1- ان التحول نحو الادارة الالكترونية والرقابة الالكترونية على وجه الخصوص يعتبر من ضمن التطور وثورة التكلنوجيا واستخدام الانترنت الذي قامت به جميع الدول ومن ضمنها العراق

2- يعتبر نظام الرقابة الالكترونية ان طبق بصورة حقيقية وصحيحة من اهم عوامل رفع مستوى الاداء للموظفين من جهة وتحقيق الشفافية من جهة اخرى

3- ان دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد والقضاء على الفساد الاداري من الممكن تحقيقه في حال استخدمت الدولة نظام الكتروني متطور يربط بين اجهزة الدولة ككل ويكون على مستوى عال من الكفاءة

4- ان الفساد الاداري يوجد في جميع البلدان قاطبة ولاتكاد تخلو دولة منه ولكن نسبة التقليل منه او القضاء عليه يعتمد على مدى تطور الدولة ومدى نجاعة قوانينها ومدى مستوى الثقافة القانونية الموجودة داخل البلد

ثانيا: التوصيات

1- ان من ضمن اهم المقترحات التي من الممكن الاخذ بها والتوصيه بها الى الجهات المسؤولة هو اقتراح قوانين تختص بعملية التحول نحو الرقابة الالكترونية وجعل القانون ينظم نصوصها بما يضمن التقليل من حالات الفساد الاداري والمالي وربط اجهزة الدولة كلها بهذه المنوظمة الرقابية الالكترونية

2- ضرورة وجود خبرات وتخصصات رائدة في مجال التحول الرقمي ومن ثم يستغرق هذا الامر وقتا طويلا لذا يجب التهيئة مسبقا لغرض القيام بهذه المهمة

3- تطوير المناهج المتخصصة بمجال الانترنت والثورة التكلنوجية وذلك لغرض الافادة منها عند التحول الى نظام الرقابة الالكترونية

4- تطوير وتدعيم البرامج الخاصة والتي ستكون لغرض تدعيم عملية الرقابة الالكترونية وتخصيص الموارد المالية لهذا المجال من اجل الارتقاء بها على اتم وجه

المصادر:

1- ابراهيم عبد العزيز شيحا ،اصول الادارة العامة ، منشأة المعارف الاسكندرية 2001

2- احمد محمد غنيم ، الادارة الالكترونية افاق الحاضر وتكطلعات المستقبل المنصورة 2004 المكتبة المصرية

3- اسراء عدنان العاور اثر تطبيق الرقابة الالكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في محافظات الجنوب في الاردن من وجهة نظر العاملين فيها مذكرة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة مؤته

4- امين الساعاتي ،الادارة العامة في المملكة العربية السعودية ،دار الشروق جدة ط2 1405ه 1985م

4- السعيد عاشور ثورة الادارة العلمية والمعلوماتية اللجنة القومية لتجهيز المعلومات الجمعية المصرية للحاسب الالي سلسلة الكتب العلمية المبسطة في المعلومات ،القاهرة 2000

5- لعربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات (457) مصر 2009

6- ايهاب خميس احمد المير ، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الادارة الالكترونية في الادارة العامة للمرور في مملكة البحرين ، رسالة ماجستير منشورة على الانترنت بصيغة pdf جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 1428 - 2007

7- بدر محمد السيد القزاز الادارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري ،دراسة مقارنه بالفقه الاسلامي ،دار الفكر الجامعي 2015 ط1

8- داود عبد الرزاق البار ،الحومة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه منشاة المعارف بالاسكندرية 2007

9- عبود نجم ، الادارة الالكترونية ،الاستراتيجية والوظائف والمشكلات ،الرياض ،دار المريخ للنشر والتوزيع 2004

10- عماد عبد ال سول الصاحب ، توفير حماية رصينة لخصوصية وامنية بيانات قواعد المعلومات . المجلد (55) العدد (4) كانون الاول 2012 ،الجامعة التكلنوجيا ،لعراق ،بغداد

11- محمد سعيد عبد الفتاح ،الادارة العامة ، المكتب العربي الحيث للطباعة والنشر ،الاسكندرية ط ،1986

12- محمد الصيرفي الادارة الالكترونية الاسكندرية دار الفكر الجامعي 2006 ط1

13- طارق عبد الرؤوف عامر ،الادارة الالكترونية ، نماذج معاصرة

The Effectiveness of Electronic Oversight In Reducing Administrative Corruption In Iraq

Prof. Assist. Dr. sara khlaf jasem
College of Law - Al-Nahrain University
Sara.k@nahrainuniv.edu,iq

Abstract

The phenomenon of administrative and financial corruption is one of the most common problems that bedevil society in general and state agencies in particular. Despite the abundance of legislation that has tried to limit this phenomenon and the presence of independent bodies specialized in monitoring administrative and financial corruption, the latter is taking the opposite direction, that is, it is increasing day after day with an increase. Its manifestations and the ingenuity of those in charge of it through devious methods. Consequently, the legislation that addresses it has become impossible to eliminate it, even if its role is relatively slow in reducing it. Therefore, there must be an effective, serious and real means through which it can be applied to reduce this phenomenon in a serious manner, which is what society in general and Iraq have turned to. Although it was a bit slow, it can be said that it has joined the bandwagon Adopting this type through the government's approach to electronic management and electronic oversight in particular.

Keywords: electronic administration, electronic control, administrative corruption